



حزب العدالة والتنمية في تركيا بين الحظر والحجاب

الدكتور سعد عبد العزيز مسلط

مدرس/ قسم التاريخ/ كلية التربية/ جامعة الموصل

ملخص البحث

ولد حزب العدالة والتنمية ذي التوجه الإسلامي، ليمارس سياسة جديدة وفق نهجه الإسلامي ومعالجة قضايا المجتمع التركي ذات المساس بانتماءاته الإسلامية والتاريخية مستفيدا من التجارب التي شهدتها الأحزاب الإسلامية التركية التي سبقته في العمل السياسي مع الأخذ بنظر الاعتبار العمل على تنفيذ هذه البرامج دون المساس بعلمانية تركيا ونظامها السياسي الاتاتوري.

جاءت مسألة الحجاب كأحد المسائل الرئيسة التي اندفع حزب العدالة والتنمية إلى ضرورة معالجتها جذريا باعتبارها جزءا من الحرية الشخصية، واستفاد في معالجته لها من ثقله البرلماني والذي تعزز بوصوله إلى رئاسة الجمهورية ليضمن دورا رئيسيا في تعديل بعض فقرات الدستور الخاصة بهذه المسألة. إلا أن هذا التوجه جوبه بمعارضة القوى العلمانية والتي أخذت تلوح في أفق السياسة التركية بضرورة العمل على حظر الحجاب لأنه بدأ يتجاوز الخطوط الحمراء، وبذلك اعتبرت مسألة الحجاب بمثابة حلبة صراع بين العلمانية والإسلام، أي بين الحظر والاستمرار بتنفيذ برنامج الحزب.

في ضوء ذلك أعدت الدراسة وفق مبحثين الأول: تناول تأسيس حزب العدالة والتنمية وظروف وصوله إلى الحكم. والثاني: ركز على مسألة الحجاب منذ بداياتها الأولى واهتمام الحزب بها، وتداعيات ذلك على مستقبل الحزب من خلال استعراض موقف القوى العلمانية منها.



المقدمة

شهد المسرح السياسي التركي مع مطلع القرن الحادي والعشرين تحولا كبيرا في ميدان الممارسة السياسية على الساحة الحزبية، تمثل بولادة حزب العدالة والتنمية ذي التوجه الإسلامي، الذي ظهر ليمارس سياسة جديدة وفق نهجه الإسلامي الذي ينحدر منه دون المساس بثوابت البناء الاتاتوركي العلماني، مستفيدا من التجارب التي شهدتها الأحزاب الإسلامية أثناء وصولها دفة الحكم لا سيما حزب الرفاه.

مع ذلك عندما أخذ الحزب يمارس دوره السياسي في الحكم، وفق مشروعه الذي استنبطه من واقع المجتمع التركي وتراثه الحضاري الإسلامي من جهة، والحفاظ على تراث أتاتورك ومنهجه العلماني كأداة لممارسة الديمقراطية، إلا أنه سرعان ما اصطدم مع المؤسسة العسكرية حامية المبادئ العلمانية، بعد أن شعرت هذه المؤسسة أن الحزب بدأ يتجه نحو الاتجاه الديني، وكانت مسألة الحجاب إحدى ركائز المظاهر الإسلامية للمجتمع التركي، الذي اخذ الحزب على عاتقه العمل على إيجاد حل جذري لها، الأمر الذي جعل من هذه المشكلة نقطة انطلاق ضغط دستوري تمارسها المؤسسة العلمانية ضد إستراتيجية الحزب وديمومة حكمه للبلاد، خاصة بعد أن استطاع الأخير أن يجذر وجوده في قلاع الدولة التركية تؤهله لتغيير بعض البنود الدستورية ومنها مسألة الحجاب.

في ضوء ذلك جاء اهتمامي لدراسة موضوع حزب العدالة والتنمية بين مسألة الحجاب ودوره في حلها، وبين التوجهات المطالبة بحظر هذا الحزب باعتباره تجاوز الخطوط الحمراء.. وبناء على ذلك قسمت الدراسة إلى



مبحثين رئيسيين. تناول الأول: الظروف التي تأسس خلالها حزب العدالة والتنمية مشيرا إلى برنامجه السياسي الذي طرحه أثناء حملته الانتخابية التي أثمرت عن نجاحه في الحصول على الأغلبية في الانتخابات العامة لعام ٢٠٠٢م والتي أهلته للوصول إلى تسلم مقاليد الحكم في تركيا، انتهاء بنجاحه الثاني في انتخابات ٢٠٠٧م والتي أسفرت فيما بعد وصوله ولأول مرة في تاريخ تركيا المعاصر إلى آخر قلاع العلمانية والمتمثلة بحصوله على منصب رئاسة الجمهورية.

أما المبحث الثاني: فقد سلط الضوء على مسألة الحجاب، التي تمثل إحدى ركائز الصراع بين العلمانية والإسلام في تركيا، والتي اخذ حزب العدالة والتنمية العمل على إيجاد حل جذري لها وبموجب الدستور انطلقا من إيمانه بحرية الدين والفرد. وفي سياق ذلك ركز المبحث على جذور هذه المسألة وعلاقتها بحزب العدالة والتنمية ودور الأخير في حلها مستعرضا في الوقت نفسه ردود الفعل التي ظهرت تجاه سلوك حكومة العدالة والتنمية تجاه المشكلة والمتمثلة بموقف القوى والأحزاب العلمانية والمسنودة بحماية المؤسسة العسكرية.

استعرضت الدراسة بمنهج تاريخي تحليلي اعتمد التسلسل الزمني لنشاط الحركة الإسلامية تجاه مسألة الحجاب وصراعها مع القوى العلمانية وصولا إلى دخول هذه المسألة بين أحضان العدالة والتنمية الذي وصف بأنه نقطة التوازن بين العلمانية والإسلام، معتمدا في ذلك على العديد من المصادر كالكتب والدوريات وبعض المصادر الأجنبية والصحف التركية،



والدراسات المنشورة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) والتي تناولت دراسة الحركة الإسلامية المعاصرة في تركيا وصراعها مع القوى العلمانية..

المبحث الأول: تأسيس حزب العدالة والتنمية في تركيا ووصوله إلى الحكم

أولاً: برنامج الحزب:

في خضم التطورات السياسية التي شهدتها الساحة السياسية التركية اثر الإطاحة بحكومة نجم الدين أريكان^(١) عام ١٩٩٧م، والتي اتسمت بتصاعد حدة الاحتقان والتوتر بين القوى الإسلامية والنظام العلماني، ولا سيما في المؤسسة العسكرية التي اتهمت الإسلاميين بالسعي لتغيير طبيعة النظام السياسي التركي وأسلمة مؤسساته والانقلاب على التعاليم الاتاتوركية، ولد حزب العدالة والتنمية، الذي أخذ هذا الإرث من الشكوك يلاحقه على أساس النظر إليه بأنه امتداد عملي لتيار أريكان، لذلك فقد اعتمدت قيادات الحزب أساليب جديدة في العمل تحول دون مواجهة مع النظام العلماني وطبيعته المتجذرة وعدم إعطاء المبررات لتكرار أحداث عام ١٩٩٧.^(٢)

في آب عام ٢٠٠١ م قدم السيد رجب طيب أردوغان^(٣) الرئيس السابق لبلدية استانبول طلباً للترخيص لحزبه الذي أطلق عليه اسم (حزب العدالة والتنمية)، ضمت الهيئة التأسيسية للحزب (١٣) امرأة بينهن أربعة محجبات، إضافة إلى العديد من شخصيات حزب الفضيلة^(٤)، وفئة أخرى جاءت من أحزاب قومية وعلمانية.^(٥)

طرح الحزب برنامجه السياسي ضمن إطار شعار مؤتمره التأسيسي في ١٤ آب عام ٢٠٠١ وتحت عنوان (العمل من أجل كل تركيا واستقطاب



مختلف شرائح المجتمع). وأعلن الحزب القبول بالعلمانية أساساً لنظام الحكم، حيث اعتبر احد أفراد الهيئة المؤسسة للحزب في مؤتمر صحفي أن حزب العدالة والتنمية جاء ليملى الفراغ السياسي القائم في الحياة السياسية التركية، بعد أن فقد الشعب ثقته بالأحزاب الممثلة في البرلمان، لذلك فهو يمثل كافة الاتجاهات الليبرالية، ويتضمن جميع قطاعات الشعب، وبذلك عد أردوغان الذي انتخب بالإجماع رئيساً للحزب المبادئ التي سيدافع عنها الحزب بما يلي: (٦)

- مبدأ الجمهورية المركزية الموحدة والمتضامنة المستندة إلى المبادئ الديمقراطية العلمانية ودولة الحقوق الاجتماعية.
- مبدأ تحقيق تكافؤ الفرص للجميع وإقامة علاقات حسنة مع دول العالم كافة، والقيام بأعمال الخصخصة لصالح البلاد.
- مبدأ ضمان عدالة الضرائب وتخفيضها وتوزيعها بشكل ينسجم مع البنية الاجتماعية للبلاد
- مبدأ التأكيد على رفض الحزب لجميع أشكال التعذيب والإرهاب والإذلال.

أما العلمانية ففسرها رئيس الحزب بأنها تكمن في حياد الدولة تجاه المعتقدات، وهي بهذه الصورة ضمان للديمقراطية.

وأكد أردوغان على ضرورة إعداد دستور جديد وتغيير قانوني الأحزاب السياسية والانتخابات بشكل ينسجم مع متطلبات العصر. وفي إطار موقف الحزب من العلمانية والإسلام فقد عد زعيم الحزب العلمانية مبدأ أساسياً



للحرية والسلم الاجتماعي، كما أكد على مرجعية (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان) و(الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية).
يصف قادة الحزب حزبهم بأنه حزب محافظ ديمقراطي أو (حزب المحافظين الديمقراطيين)، وهو حزب مشكل من ثلاث تيارات رئيسية، التيار الأقوى فيهم وصاحب المبادرة هو التيار الإسلامي المنشق عن حركة أركان، والتيار الثاني هو التيار القومي المنشق عن حزب الحركة القومية و التيار الثالث هو التيار العلماني الليبرالي المنشق عن أحزاب علمانية مختلفة وما يجمع هذه التيارات الثلاث هو الرفض غير المعلن لقدسية الإيديولوجية الكمالية وهيمنة المؤسسة العسكرية على القرار السياسي، ويتضح هذا من خلال تركيز الحزب على عملية الإصلاح السياسي والعمل على تجذير الديمقراطية وتحويلها إلى ثقافة شعبية، وتفعيل مفهوم دولة المؤسسات العسكرية على القرار السياسي.^(٧)

ثانياً: مشاركة الحزب في الحياة السياسية عام ٢٠٠٢:

في ظل الظروف الصعبة التي مر بها حزب العدالة والتنمية عشية الانتخابات العامة لعام ٢٠٠٢ والمتمثلة بمضايقات القوى العلمانية ضده وخاصة الموجهة ضد ستة من أعضاء الحزب بما فيهم أردوغان نفسه بحجة تعارض صفته مع قانون الأحزاب، واستناداً إلى قرار المحكمة الدستورية الصادر عام ١٩٩٩م بحق أردوغان والقاضي بسجنه (١٠) أشهر بتهمة التحريض الديني وانتهاك المادة (٣١٢) من الدستور.^(٨)

لم يستسلم الحزب لهذه المضايقات، بل أنه بدأ حملته الانتخابية في وقت مبكر سابقاً ببقية الأحزاب وفق إستراتيجية تشمل عموم البلاد وفي



أرياف مدن الأناضول خصوصا، مركزا على خطة الحزب المتمثلة في برنامج الذي يعالج أهم مشاكل تركيا التي تشغل الشارع التركي مقدا حلولا منطقية، ومن هذه النقاط التي أكد الحزب على اهتمامه بحلها (الحرب على العراق، الانضمام للاتحاد الأوربي، المشكلة القبرصية، الفساد السياسي، والأزمة الاقتصادية) جاعلا من حقوق الإنسان والحريات الأساسية بما فيها (مسألة الحجاب) بابا للولوج إلى الانتخابات.^(٩)

في ظل أجواء التوتر السياسي وتفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، قررت حكومة بولند أجويد الائتلافية (١٩٩٩-٢٠٠٢) إجراء انتخابات مبكرة في الثالث من تشرين الثاني عام ٢٠٠٢م، إذ شارك حزب العدالة والتنمية في هذه الانتخابات بقيادة عبدالله كول^(١٠) بسبب الحظر المفروض على أردوغان منذ عام ١٩٩٨، وتمكن الحزب من تحقيق فوز منقطع النظير في هذه الانتخابات بحصوله على نسبة (٣٤،٢٩%) من أصوات الناخبين محتلا بذلك (٣٦٣) مقعدا من أصل (٥٥٠) مقعد، وبذلك حاز على ثلثي الأصوات وأصبح بإمكانه تشكيل الحكومة بمفرده في المجلس الوطني التركي الكبير، بينما حصل حزب الشعب الجمهوري على نسبة (١٩،٤%) من أصوات الناخبين وإشغاله (١٧٨) مقعدا في المجلس أعلاه. وبذلك استطاع حزب العدالة والتنمية تشكيل الحكومة ألد (٥٨) واضعا بذلك حدا لظاهرة الائتلافات الحكومية في تركيا. ويعزو الكثيرون هذا الانتصار الكبير الذي أحرزه الحزب إلى رغبة الناخب في تأكيد الهوية الإسلامية لتركيا.. إضافة إلى توجه الكثير من قواعد الأحزاب الأخرى



لصالح العدالة والتنمية أثناء الانتخابات لاسيما الحركة القومية والوطن الأم والطريق الصحيح وأخرى من اليسار.^(١١)

أخذت مسألة رفع الحظر السياسي عن زعيم الحزب أردوغان تحتل الصدارة في قائمة أولويات حكومة عبدالله كول إذ تمكن المجلس الوطني من تعديل المادة (٣١٢) من قانون العقوبات التي حكم بموجبها على أردوغان ليتسنى له الترشيح للانتخابات التكميلية، إذ فاز أردوغان في هذه الانتخابات بعد ترشيحه كنائب من مدينة سعرت siirt ودخل المجلس الوطني، فبادر عبدالله كول إلى تقديم استقالة حكومته ليفسح المجال أمام أردوغان ترأس الحكومة الجديدة (٥٩) في ١٢ آذار ٢٠٠٣.^(١٢)

في ١٨ آذار ٢٠٠٣م قدم أردوغان برنامج حكومته الذي يمثل مشروع وأهداف حزبه إلى المجلس الوطني الذي استحضر فيه جهود أتاتورك في بناء الدولة التركية الحديثة، مؤكدا التزام الحزب بالمبادئ الاتاتورية، وانه حزب ديمقراطي اجتماعي محافظ، وتضمن البرنامج شرحا وافيا لسياسة الحكومة الجديدة القائمة على وضع الحلول الناجحة لمشاكل البلاد السياسية والاقتصادية.^(١٣)

منذ تشكيل حكومة غول ووصولاً إلى حكومة أردوغان، واجه حزب العدالة والتنمية تحديات عدة على الصعيدين الداخلي والخارجي، ففي إطار موضوعنا بحثنا، كانت قاعدة الحزب الإسلامية وضعت ثقلها إلى جانب أردوغان، لأنها رأت فيه إمكانية لاستعادة هويتها، وهنا برزت مسألة الحجاب كمشكلة يتوجب على حزب العدالة والتنمية حلها، ومن الجدير بالذكر أن أردوغان وغول لم يظهرها في هذه الفترة مع زوجاتهما المحجبتين



بل الأكثر من ذلك أن غول صرح أن قضية الحجاب ليست من أولويات الحزب. من جهة أخرى حرص الحزب على القيام ببعض الأمور على الجانب الإسلامي منها تشغيل مكبرات الصوت لسماع صوت الأذان، ومن الملاحظ أن سياسة حزب العدالة والتنمية في هذه المرحلة اتسمت بالنفس الطويل لعدم إثارة المؤسسة العسكرية.^(١٤)

ثالثاً: وصول الحزب إلى آخر قلاع العلمانية (رئاسة الجمهورية):

في ١٦ أيار عام ٢٠٠٧م انتهت مدة ولاية الرئيس التركي السابق (أحمد نجدت سيزر Sizer) والتي استغرقت سبع سنوات حسب المادة (١٠٢) من الدستور التركي لعام ١٩٨٢م، والتي تتضمن إجراء انتخاب رئيس الجمهورية في تركيا لفترة واحدة مدتها سبع سنوات عن طريق أعضاء المجلس الوطني التركي الكبير بشرط أن لا يقل عمر المرشح عن ٤٠ سنة، وان يكون قد أنهى تعليمه العالي. وقد ينتخب من بين المواطنين ممن تتوفر فيه هذان الشرطان ولهم أهلية الترشيح لعضوية المجلس الوطني بشرط إضافي آخر يتمثل في اقتراح ما لا يقل عن خمس أعضاء المجلس لترشيحه لرئاسة الدولة. وباعتبار حزب العدالة والتنمية الذي تسلم وبالأغلبية مقاليد السلطة في تركيا منذ عام ٢٠٠٢م فإنه انتخب مرشحه عبدالله غول لرئاسة الجمهورية. لكن المعارضة داخل المجلس الوطني المتمثلة بحزب الشعب الجمهوري وحزب الوطن الأم وحزب الطريق الصحيح أدت إلى فشل حزب العدالة والتنمية الحاكم في انتخاب مرشحه للرئاسة عبر تصويت المجلس الوطني، علماً أن المجلس الذكور كان قد اعتمد في ١٥ أيار ٢٠٠٧م إصلاحاً دستورياً مثيراً للجدل، وهو بند انتخاب رئيس الجمهورية



بالاقتراع المباشر، وتتم على دورتين لولاية من خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة بدلا من ولاية واحدة من سبع سنوات.^(١٥)

بدأ الخلاف في المجلس الوطني التركي الكبير أكثر وضوحا بين حزب العدالة والتنمية والأحزاب المعارضة عند التصويت حول اعتماد الغالبية اللازمة لاعتماد الإصلاح، حيث تم اعتماد أول بند من الإصلاحات بأغلبية (٣٦٦) نائبا، وذكر حزب الشعب الجمهوري المعارض أن غالبية ثلثي النواب أي (٣٦٧) نائبا من مجموع (٥٥٠) نائب إلزامية من أجل تمرير المشروع، كونه رفض من قبل أحمد نجدت سيزر رئيس الجمهورية السابق، في المقابل فان حزب العدالة والتنمية الحاكم يعد أن (٣٣٠) صوتا تكفي لتمرير المشروع.^(١٦)

على أثر ذلك قرر (بولند أرينج P. Arenc) رئيس المجلس الوطني التركي الكبير، الذي ينتمي إلى حزب العدالة والتنمية المضي قدما في التصويت، إلا أن مسؤولا في حزب الشعب الجمهوري أعلن فوراً أن الحزب يمكن أن يلجأ إلى المحكمة الدستورية، الأمر الذي دفع بحزب العدالة والتنمية إلى اعتماد التعديلات اثر فشله في الوصول إلى انتخاب مرشحه للرئاسة أولاً، والى سحب عبدالله غول ترشيحه كونه لم يتمكن من تأمين نصاب (٣٦٧) نائبا المطلوب للقيام بالتصويت ثانيا وتقديم حزب العدالة والتنمية لموعده الانتخابات التشريعية إلى ١٢ تموز ٢٠٠٧م والتي كانت مقررة أصلا في تشرين الثاني من العام نفسه.^(١٧)

وقفت المؤسسة العسكرية التركية ضد مسألة ترشيح غول لرئاسة الجمهورية، فقد أصدرت رئاسة أركان الجيش التركي في ٢٥ أيار ٢٠٠٧م



بيانا عبرت فيه عن معارضتها لذلك، على أساس عدم قيام حكومة حزب العدالة والتنمية بجهود كافية للدفاع عن العلمانية، واتهم البيان تلك الحكومة أيضا بمحاولة فرض (نظام شمولي إسلامي على تركيا).^(١٨)

في ضوء ذلك أجمعت معظم الصحف التركية على المطالبة بإجراء انتخابات مبكرة بعد التحذير الشديد الذي وجهه الجيش، حيث كتبت صحيفة (حريت Huriyet) أن الخلاص الوحيد لتركيا هو تنظيم انتخابات تشريعية بأسرع وقت ممكن. وفي افتتاحية نشرتها على صفحتها الأولى حثت صحيفة (الوطن Vatan) الشعبية الأحزاب السياسية إلى اخذ تحذير العسكر على محمل الجد والاتفاق على تنظيم انتخابات تشريعية في أسرع وقت ممكن. وكتبت صحيفة (مليت Milliyet) الليبرالية التوجه من جهتها ما يأتي " لقد فشلت إستراتيجية أردوغان المتمثلة بانتظار اللحظة الأخيرة لإعلان مرشح وإيجاد مفاجأة معتبرة أن أنقرة تتجه على عجل إلى انتخابات " في حين رأت صحيفة (صباح Sabah) أن أردوغان " يدفع ثمن مواجهاته المتكررة مع المعارضة ". وفيما يتعلق بالموقف الشعبي، فقد شهدت مدينة استانبول مسيرات حاشدة خلال شهر أيار ٢٠٠٧م مؤيدة لعلمانية الدولة في تركيا.^(١٩)

رغم ذلك كله استطاع حزب العدالة والتنمية أن يحقق نجاحا كاسحا في العودة مرة أخرى إلى دفة الحكم في تركيا، واستطاع في الوقت نفسه وبحكم براعته في تقديم صورة علمانية متوازنة على الرغم من الهوية الإسلامية الملاصقة لأعضاء الحزب ومسؤوليه، حيث نجح في ممارسة سياسية براغماتية حافظت على ارث أتاتورك من دون أن تحدث قطيعة مع



الموروث الإسلامي المنغرس في المنظومة الاجتماعية منذ قرون، فاستطاع غول الحصول على الأصوات اللازمة في الجولة الثالثة، ليؤدي القسم رئيساً للجمهورية التركية، ليكون ذلك بمثابة الحدث التاريخي الأكثر أهمية!! في تاريخ تركيا المعاصر، والمتمثل بدخول ذوي التوجهات الإسلامية في تركيا نحو آخر قلاع العلمانية، وتكون واجهة تركيا السياسية تتزين بمنظر الحجاب، والذي سيشكل حلقة الصراع على الهوية بين العلمانية والإسلام.^(٢٠)

المبحث الثاني: مسألة الحجاب

أولاً: البدايات الأولى لمسألة الحجاب:

ظهرت مسألة الحجاب كمشكلة في تركيا لأول مرة في العام الجامعي ١٩٦٦-١٩٦٧، عندما كانت (نسيبة بولايجي Nesibe Bulayci) الطالبة في المرحلة الأولى بكلية الإلهيات في أنقرة تدخل محاضراتها بالحجاب لفترة ما، إلا أنها خلعتة بعد ذلك بعد التحذيرات الشديدة التي وجهت إليها. وفي العام التالي دخلت (خديجة بايجان Hatice Baycan) الطالبة في نفس الكلية محاضراتها بالحجاب. وعلى الرغم من التحذيرات، لم تستجب الطالبة لها، بل وبعد فترة وجيزة ارتفع عدد الطالبات المحجبات إلى ستة طالبات، وقد أدت التصريحات المؤيدة من بعض نواب حزبي العدالة والأمة آنذاك، مع بعض أعضاء هيئة التدريس في الكلية إلى تضخيم الحادث، وبناء على تصاعد وتيرة الحادث استقال عميد الكلية، ومنذ تلك اللحظة بدأ الحجاب يحتل اهتماماً لأول مرة في تركيا على أنه مشكلة.^(٢١)



وصلت مسألة الحجاب التي لم تكن مدرجة في جدول مناقشات الحكومات التركية المتعاقبة تصاعدها حتى انقلاب ١٢ أيلول عام ١٩٨٠م، حين وصلت الحكومة بواسطة الخطاب الذي أرسله (حسن صاغلام Hasan Saglam) وزير التعليم الوطني في ٢٢ كانون الأول عام ١٩٨٠م إلى دائرة التربية والتعليم، ورئاسة الشؤون الدينية، يطلب فيه الرأي بشأن حالة الفتيات المدارس بمعاهد الأئمة والخطباء (هل يكشفن رؤسهن أم يغطيهن)، وكان هذا التصرف غريبا، لأنه ذكر بالفتوى التي كانت تطلب من شيخ الإسلام في عهد الدولة العثمانية. (٢٢)

ردت رئاسة الشؤون الدينية على الطلب المقدم أعلاه في ٣٠ كانون الأول عام ١٩٨٠م بتأييدها للحجاب واستشهدت فيه بالآيات الدالة على ضرورة وجوبه، وباختصار فقد نص تقريرها المكون من سبع صفحات بأن " عدم السماح حتى الآن بالحجاب ظلم كبير ". وعلى الرغم من ذلك التقرير، فقد أكد حسن صاغلام بعد فترة من الخطاب الرسمي الذي بعث به إلى المدارس قائلا: " لا يسمح للفتيات بتغطية رؤسهن بأي شكل من الأشكال ". (٢٣)

كان عام ١٩٨١م هو العام الذي ظهر فيه الحجاب كمسألة مرة أخرى في التعليم العالي، حيث اتخذ القرار المرقم (٢٥٤٧) في ١٢ حزيران ١٩٨١م من قبل مجلس الوزراء يتعلق بعدم السماح للفتيات في التعليم العالي بدخول قاعات المحاضرات بالحجاب. وفي العام نفسه منع المجلس العالي للتعليم دخول المحاضرات بالحجاب، وتطبيقا لذلك تم استبعاد (نرسين قونوق Nersin Konuk) الطالبة في كلية الطب عن دراستها لمدة



شهر واحد بسبب الحجاب، وتقدمت بالتماس إلى المحكمة الإدارية في مدينة أزمير، إلا أنها أدينت، وبناءاً عليه قدمت التماساً آخر إلى المجلس الاستشاري ولكن جاءها الرد سلبياً.^(٢٤)

مع وصول تورغوت أوزال إلى رئاسة الحكومة عام ١٩٨٣م^(٢٥)، كانت مسألة حظر الحجاب قد أصبحت بمثابة نقطة تحول للحركة الإسلامية في تركيا، فقد أدى حظر دخول الطالبات المحجبات إلى قاعات المحاضرات في الجامعات إلى نقاشات ونزاعات استمرت أشواطاً طويلة، ونظمت على أثرها العديد من المظاهرات في أماكن عديدة خاصة في استانبول وأرضروم، لا سيما بعد الخروج من صلاة يوم الجمعة.^(٢٦)

بدأت خطوات التراجع عن هذا القانون، حيث تحرك نواب حزب الوطن الأم المحافظ، وأصدروا قانوناً جديداً ذي الرقم (٣٥٠٣) في تشرين الأول عام ١٩٨٨م يسمح بموجبه للمحجبات دخول الجامعات، وجاء هذا القانون اثر تصاعد وتيرة المظاهرات من جهة وتأثير الصحافة المحافظة من جهة أخرى، وقد نص هذا القانون على ما يلي: " حرية الزي مكفولة لكل الطلاب، ولا يتخذ أي إجراء أو قرار تعسفي ضد الأشخاص والمؤسسات فيما يتعلق بهذا الموضوع ". إلا أن كنعان ايفيرين^(٢٧) رئيس الجمهورية آنذاك، وجد أن هذا القرار مخالفاً للدستور، فأرسل إلى المجلس الوطني التركي الكبير، مذكرة بذلك، وبناءاً عليه عادت الجامعات مرة أخرى تطبق الحظر المفروض على الحجاب.^(٢٨)

على اثر ذلك رفع عدد من أعضاء هيئة التدريس دعوى من أجل مشكلة الحجاب وحكم فيها لصالح الحجاب بموجب القرار رقم (٣٥١١) في



٢٧ كانون الأول عام ١٩٨٨م، وهذا بدوره يدل على أن تورغوت أوزال رئيس الحكومة آنذاك، كان متحمسا لحل هذه المشكلة، تلبية لرغبة الأوساط المحافظة، حيث قال: " سأفعل كل شيء من أجل الشباب، ومستقبل جامعاتنا، سنتتهي المشكلة، وسيكون الحجاب حرا ".^(٢٩)

رغم ذلك طعن ايفرن بالقرار مرة أخرى، وأبطل تنفيذه بموجب قرار المحكمة الدستورية، الأمر الذي أدى إلى عودة المظاهرات المطالبة بحل مشكلة الحجاب مرة أخرى خاصة في مدن أنقرة وأضنه وإستانبول وبورصة، ومما يلفت الانتباه في تلك المظاهرات ذلك العدد الكبير من الفتيات والفتيان والجماعات الإسلامية المختلفة التي أخذ صداها يتصاعد على الساحة التركية خلال تلك المرحلة التي امتازت بتنامي الحركة الإسلامية سواء على الصعيد الداخلي التركي أو على الصعيد الإقليمي، وقد ترددت الهتافات في هذه المظاهرات بعد صلاة الجمعة تقول: "فليستقيل ايفرن"، و"لتكسر كل يد تمتد على الحجاب".^(٣٠)

بعد انتخاب تورغوت أوزال رئيسا للجمهورية عام ١٩٨٩م، حدث تنظيم جديد حول موضوع الحجاب، تمثل في إلغاء الفقرة (ي) من المادة السابعة لتنظيم الطلاب، وطبقا لذلك القرار فقد أصبح لكل جامعة حرية التصرف في موضوع الحجاب، وكان واضحا أن ذلك القرار الجديد الذي اتخذه مجلس التعليم العالي مخالفا لقرارات المحكمة الدستورية، ورغم ذلك بذلت المساعي الجادة لتنفيذ ذلك القرار.^(٣١)

وفيما كانت هذه المشكلة تتصاعد داخل الحركة الإسلامية نفسها في مفهومها العام عن طريق المظاهرات والمؤتمرات والصحف، كانت الحركة



الإسلامية تعمل في الوقت نفسه على توظيف القضية في اتجاهات سياسية، قصدت من وراءها تسييس المرأة المسلمة لصالح نشاط الأحزاب السياسية الإسلامية.

إن محاولات حزب الوطن الأم لم تتوقف لاتخاذ إجراءات تتيح للمحجبات حرية الدخول إلى الجامعات، وهكذا بعد إبطال المحكمة الدستورية قانون حرية ارتداء غطاء الرأس، أعد مجلس التعليم العالي برئاسة إحسان دوغرامجي، ملحقاً يحمل الرقم (١٧) يضاف إلى القانون الخاص بالجامعات، وينص على ما يأتي: " بشرط عدم مخالفتها للقوانين السارية، فإن القيافة في مؤسسات التعليم العالي حرة ".^(٣٢)

من جديد عاد الحزب الاجتماعي الشعبي الديمقراطي عام ١٩٩١م وطعن بالقانون الجديد وملحقه ذي الرقم (١٧)، لكن المحكمة الدستورية أيدت القانون هذه المرة، والذي في الأساس لا يذكر أن الدخول إلى الجامعات حر للمحجبات، ولكنه يشير في الوقت نفسه إلى منعهن من ذلك، فاستمر تطبيق ذلك القانون حتى عام ١٩٩٨م.^(٣٣)

بمجيء حكومة نجم الدين أريكان ذات الاتجاه الإسلامي عام ١٩٩٧م^(٣٤)، بدأت المواجهة مع المؤسسة العسكرية في أوج قوتها، والتي تمخض عنها قرارات ٢٨ شباط ١٩٩٧م، التي أدت إلى استقالة أريكان في حزيران من العام نفسه. فكانت المهمة الأولى لحكومة مسعود يلماز - بولند أجويد التي خلفت حكومة أريكان، استئصال ركائز الحركة الإسلامية، ومنها تحديداً القطاع التربوي، حيث صدر عشية العام ١٩٩٨م - ١٩٩٩م تعميم في مجلس التعليم العالي يمنع المحجبات من دخول الجامعات، مما أدى



إلى بقاء آلاف الطالبات خارج الجامعات، ومنهن من كن ينتظرن تسلم شهادات تخرجهن التي لم تمنح لهن. ومنذ أيلول ١٩٩٨م تصدرت مسألة الحجاب اهتمامات الجميع، وتحولت إلى مادة أساسية في الصراع السياسي الداخلي.^(٣٥)

ثانياً: حزب العدالة والتنمية ومسألة الحجاب:

منذ النجاح الساحق لحزب العدالة والتنمية في الانتخابات العامة لعام ٢٠٠٢م، وتعزيز هذا النجاح مرة أخرى في انتخابات عام ٢٠٠٧م بالسيطرة على (٤٦%) من مقاعد البرلمان، وتتويج هذه النجاحات بتولي عبدالله غول القيادي في هذا الحزب منصب رئاسة الجمهورية التركية، كان هناك إشارات من العديد من القيادات السياسية داخل وخارج حزب العدالة والتنمية تطالب بضرورة إيجاد حل جذري لقضية منع المحجبات من متابعة تعليمهن الجامعي، وكان أبرزها تأكيد رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بالرغبة في إلغاء الحظر على ارتداء الحجاب في الجامعات في أقرب وقت ممكن وضمن الإطار الديمقراطي.^(٣٦)

إن تعديل المواد التي تمنع الحجاب في الدستور يتطلب ثلثي أصوات البرلمان أي (٣٦٧) صوتاً، وحزب العدالة والتنمية له (٣٤٠) مقعد فقط، فقد سعى الحزب للتفاهم مع أحزاب أخرى حول صياغة معتدلة تعزز حريات الطالبات في الجامعات بخصوص الزي، وجاء ذلك من خلال الاتفاق مع أصوات حزب الحركة القومية، الذي أيد ذلك استجابة لضغوط قاعدته الشعبية التي ترغب بإلغاء حظر الحجاب، حيث أن أغلب النساء من أبناء الطبقة المتوسطة ذات التوجه الإسلامي هم مؤيدي الحزب.^(٣٧)



جاء هذا الاتفاق ليتسنى لهم بموجبه بلوغ العدد المطلوب لتعديل دستوري يسمح بالحجاب في الجامعات التركية. كما انضم إلى جبهة مؤيدي حرية ارتداء الحجاب حزب المجتمع الديمقراطي الكردي، الذي لديه عشرون نائباً في البرلمان، حيث جاء تأييده لذلك من منطلق أنها قضية حرية تعبير، وهذا بدوره يعني توفر تصاب (٤٣٠) نائب من أصل (٥٥٠) نائباً في البرلمان، وهو نصاب لم يتوافر من قبل للإجماع على تعديل دستوري ما. (٣٨)

في الوقت نفسه كان حزب الحركة القومية قد اقترح في بداية الأمر تعديل المادة العاشرة من الدستور بإضافة فقرة تمنح المساواة في الحصول على الخدمات العامة في الإدارات والمؤسسات العامة. لكن حزب العدالة والتنمية اعتبر أن هذه الفقرة غير كافية لحل المشكلة، لان قرارات المحكمة الدستورية في حظر الحجاب تربط هذا الحظر بمبدأ العلمانية، وليس بمبدأ المساواة، ومن السهل الطعن على هذا التعديل في المحكمة. واقترح حزب العدالة والتنمية بدلا من ذلك تعديلا دستوريا يعبر بوضوح عن قضية الحجاب مقترحا تعديلات تطل المادتين (١٣) و (١٤) من الدستور، تشيران الى انه: " لا يمكن حرمان أي إنسان من حق الحصول على تعليمه العالي بسبب الزي "، والى أنه: " لا يمكن الحد من الحريات والحقوق بموجب القانون ". (٣٩)

وفي السياق ذاته، عقد الحزبان اجتماعات مشتركة، ودعي لها أطراف أخرى للوصول إلى مقترح مشترك بحيث يتضمن مشروع التعديل الذي يقدم للبرلمان طلبا بتغيير مادتين في الدستور يسمحان للطالبات المحجبات



بإكمال تعليمهن العالي. وقد مررت لجنة دستورية التعديل المقترح للسماح بحرية الحجاب وسط اعتراضات العلمانيين لتتم مناقشته والتصويت عليه، ليصبح ارتداء الحجاب علنا في الجامعات وبشكل رسمي لأول مرة من حظره قبل ثلاثين عاما.^(٤٠)

أكد أردوغان رئيس الوزراء التركي للمشرعين من أعضاء حزبه في تصريحات بثت تلفزيونيا بالقول: " هدفنا هو إنهاء الظلم الواقع على طالباتنا وليس هناك هدف آخر "، كما أكد أيضا في مضمون حديثه أن الاقتراح الجديد يرفع الحظر المفروض فقط على ارتداء النساء لغطاء الرأس الذي يغطي حتى أسفل الذقن في حين أن الحجاب الذي يغطي الرأس ويدور حول منطقة الصدر، بالمقابل سيظل محظورا داخل الحرم الجامعي، والبرقع الذي يغطي الجسم بأكمله والأشكال الأخرى للزي الإسلامي ستظل محظورة أيضا، كما ستمنع النساء اللواتي يقمن بالتدريس في الجامعات والموظفات من ارتداء الحجاب. إلى جانب ذلك صرح دولت بغجه لي، زعيم حزب الحركة القومية لأعضاء حزبه في البرلمان في تصريحات بثها التلفزيون التركي قائلا: "بمقتضى خطتنا يجب أن يظل وجه النساء مكشوفاً".^(٤١)

ثالثا: ردود فعل القوى العلمانية وإجراءاتها من تعديلات حظر الحجاب:

في الوقت الذي لقي مشروع التعديل الخاص بحظر الحجاب تأييدا واسعا من قبل القوى الإسلامية المختلفة في تركيا، إلا أن الأخيرة انقسمت فيما بينها بشأن مشروع التعديل، بعدما خرجت أصوات تنادي بتعميم الحجاب على المدارس والدوائر الرسمية. فصحيفة (Zaman زمان) المؤيدة لرجل الدين فتح الله غولين (٤٢)، اعتبرت صيغة التعديل حلا وسطا، فيما



عنونت صحيفة (وقت Wakit) الإسلامية المتشددة صفحتها الأولى احتفالاً: "الحظر سيلغى"، بينما وصفت صحيفة (ملي غازيتيه Milli Gazete) المؤيدة لنجم الدين أربكان التعديل بـ "الحرية المحدودة"، وبأنه غير كاف، في حين أيدت صحيفة (يني شفق Yene Safak) المؤيدة لحزب العدالة والتنمية التعديل.^(٤٢)

رغم ذلك، كان صدى قرار التعديل على القوى العلمانية بكل أشكالها كبيراً، فقد هدد عدد كبير من الأساتذة الأتراك المتحمسين للعلمانية بترك الجامعات إذا أقر البرلمان التعديلات الدستورية التي ستلغي الحظر المفروض على الحجاب في الكليات. وخلال اجتماع طارئ للهيئة العليا لرؤساء الجامعات التركية في أنقرة، هدد رئيس المجلس الأعلى للتعليم العالي (يوسف أوزجان Y.Ozgan) رؤساء الجامعات، مشدداً على أنه ليس من صلاحياتهم مناقشة التعديلات الدستورية، وأشار الأساتذة في بيان لهم إلى أن حكومة حزب العدالة والتنمية تسعى إلى تغيير النظام العلماني الديمقراطي القائم في تركيا من خلال السماح للحجاب في جميع المؤسسات الرسمية، وهدد الأساتذة بالتصدي لسياسات الحكومة بالوسائل المختلفة.^(٤٣)

وجاء الرفض الثاني للحجاب في بيان مشترك لـ (٢٦) نقابة مهنية منها الأطباء والمهندسين والمحامين، حيث اعتبروا فيه مساعي الحكومة بأنها محاولة لجعل تركيا دولة إسلامية. في المقابل وجه عدد من عمداء جامعات تركيا انتقادات شديدة إلى الحكومة التركية، واجتمع حوالي (١٠٠) أكاديمي في أنقرة والتقوا بأعضاء حزب الشعب الجمهوري المعارض من أجل الاتفاق على طرق لمنع إصدار القرار الذي يسعى إلى تغيير عقود من الحظر على



الحجاب في مؤسسات التعليم العالي في البلاد. ويتهم المعارضون للحجاب الحكومة التي يرأسها حزب العدالة والتنمية بأنها تسعى إلى توسيع هذا القرار ليشمل الدوائر الحكومية والمدارس. وفي الوقت الذي كانت لجنة برلمانية قد بدأت ببحث مسودة القرار، أصدر الأكاديميون بياناً جاء فيه: "لا يمكن السماح للمصالح السياسية المخبأة بأنها حرية دينية بأن تهدد الحرية العلمية في الجامعات"، وأضاف البيان أيضاً: "نحن قلقون من غرق الجامعات بالفوضى"، فيما قال رئيس مجلس جامعات تركيا (مصطفى اكيدين M.Ekedin) أن قرار السماح بالحجاب "سينهي النظام العلماني"، وحذر الأكاديميون أيضاً من أن القانون الجديد في حال إقراره من قبل الغالبية من حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية في البرلمان سيؤدي إلى تظاهرات في شوارع تركيا وفوضى تهدد استقرار البلاد.^(٤٤)

أما المؤسسة العسكرية (حامية المبادئ العلمانية الاتاتوركية الصارمة)، كانت تنظر إلى هذه التطورات بأنه قد حان (الآن) موعد اقتراب حزب العدالة والتنمية في تركيا بصورة أكبر نحو الإغلاق، لان مسألة التعديل الخاصة بالحجاب تلعب دوراً محورياً في قضية إغلاق الحزب لممارسة أنشطة مناهضة للعلمانية، والعمل على إصدار قرار يحظر بموجبه (٧١) عضواً من حزب العدالة والتنمية بما فيهم رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان ورئيس الجمهورية عبدالله غول ولمدة خمس سنوات من العمل السياسي. كما واعتبرت التعديل في الوقت نفسه انتهاكاً للفصل الصارم بين المسجد والدولة، ودليلاً على أن حزب العدالة والتنمية لديه برنامجاً سرياً لطرح نظام



يقوم على الشريعة الإسلامية، في الوقت الذي نفى فيه الحزب مثل هذه الطموحات.^(٤٥)

في ضوء ذلك قدم المدعي العام التركي (عبد الرحمن يلسينكايا A.Yalsenkaya) في ١٥ آذار ٢٠٠٩م التماسا إلى المحكمة الدستورية العليا يتكون من (١٥٠) صفحة اتهم فيه حزب العدالة والتنمية بأنه: "بؤرة النشاطات المناهضة للعلمانية"، وفي أواخر الشهر نفسه أعلنت المحكمة العليا التركية أنها وافقت على النظر في الدعوى المقدمة من الادعاء العام بحظر حزب العدالة والتنمية الحاكم، بدعوى مهاجمته للنظام العلماني، ومطالبته بالسماح بارتداء الحجاب في الجامعات التركية.^(٤٦)

ردت المؤسسة العسكرية على قرار المحكمة بالقول على لسان قائد الجيش التركي (يسار بوبو كانيت Yassar Bubou Kanyeat) للصحفيين بالقول: "إذا كانت تركيا دولة علمانية وديمقراطية فيجب علينا جميعا ان نحترم قرارات المحكمة والحكم ينص على البديهييات وتعتبر صفوة قوية من الجيش والمسؤولين القضائيين والأكاديميين أنفسهم حماة العلمانية خاصة عندما تمكن الجيش بدعم من الرأي العام منذ الإطاحة بحزب الرفاه من السلطة عام ١٩٩٧م بسبب اتهامات بأنه يمارس أنشطة إسلامية".^(٤٧)

غير أنه في حالة حظر حزب العدالة والتنمية فان الصفوة العلمانية تواجه حزبا يتمتع بالأغلبية البرلمانية، ولديه زعيم يحظى بشعبية واسعة، ورغم ذلك ابلغ أعضاء كبار في حزب العدالة والتنمية وكالة (رويترز) بان الحزب بدأ يعتقد بأنه سيتعرض للإغلاق، وان أردوغان سيمنع من الانتماء إلى أي حزب سياسي لمدة خمسة أعوام.^(٤٨)



يمكن الإشارة هنا إلى أن قضية إغلاق الحزب قد تستغرق عدة شهور قبل البت فيها، حيث يتهم البعض حاليا العلمانيين الذين كانوا في وقت قريب يسيطرون على المؤسسات الرئيسية في الدولة بأنهم يستخدمون الهيئة القضائية للنيل من طبقة متوسطة متدينة تتزايد بنجاحها وثقتها بالنفس وتشكل الأساس لدعم حزب العدالة والتنمية.^(٤٩)

الخاتمة

بدخول تركيا مرحلة التعددية الحزبية بعد الحرب العالمية الثانية، أخذت فجوة الصراع بين الحكومة وما يحيطها من القوى العلمانية وبين إسلامية المجتمع وما مثله من تيارات ذات إطار حزبي إسلامي تنحصر ضمن دائرة الصراع على الهوية بين العلمانية والإسلام.

اتخذ هذا الصراع أشكالاً متعددة استخدمتها القوى العلمانية وهي الحاكمة وحامية المبادئ العلمانية الاتاتورية ذات الإطار الدستوري، كان من أبرزها مشكلة الحجاب، التي عدتها القوى الإسلامية هوية المجتمع التركي المسلم، فيما أعدتها القوى العلمانية بأنها ظاهرة تهدد علمانية الدولة التركية، وعلى هذا الأساس استمر الصراع على هذه المشكلة عقوداً طويلة، لم تستطع القوى الإسلامية التي ظهرت على مسرح السياسة الحزبية التركية طوال فترة القرن المنصرم بما فيها التي وصلت إلى حكم البلاد لا سيما حكومة حزب الرفاه الإسلامي من النجاح كلياً في إلغاء حظر الحجاب.

إلا أنه مع مطلع عام ٢٠٠٢ شهدت الساحة السياسية الحزبية التركية ظهور حزب العدالة والتنمية ذي التوجه الإسلامي، الذي استطاع من خلال



حصوله على التأييد الجماهيري الواسع، الذي أهله لتولي مقاليد الحكم السياسي في تركيا لمرتين متتاليتين عام ٢٠٠٢ وعام ٢٠٠٧، أن يطرح مسألة إعادة النظر في العديد من قضايا الشارع التركي الإسلامي بموجب مشروعه السياسي الهادف إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الإصلاحات التي ينظر إليها المواطن التركي المسلم بضرورة إيجاد الحل الجذري لها.

وجاءت مشكلة الحجاب كأحد أبرز القضايا الإسلامية التي طرحها حزب العدالة والتنمية في حيثيات تحقيق برنامجه الإصلاحية الخاص بمصداقيته أمام جمهوره المسلم الذي تأمل منه خيرا. وبتبني الحزب مسألة إلغاء حظر الحجاب بموجب دعوته لتغيير بعض فقرات الدستور الخاصة بالحجاب، وبموجب الأغلبية التي يتمتع بها داخل البرلمان، جاءت أصوات المعارضة العلمانية على مواجهة هذه التغيرات التي قادها حزب العدالة والتنمية، لتدعوا مجددا بضرورة إيقاف هذا التوجه، بموجب المحكمة الدستورية لإصدار قرار يحظر حتى الحزب نفسه من ممارسة عمله السياسي، بدعوة المضي قدما لبناء دولة ذات نهج إسلامي، يهدد معالم العلمانية ومبادئ أتاتورك.



Justice & Development Party In Turkey Between Prohibition And Veil

Dr. Sa'ad Abdul-Aziz Muslit

Lecturer / History Department / College of Education / Mosul University

Abstract

Justice & Development party in Turkey was born to practice a new policy in accordance to its Islamic program and to handle Turkish society affairs and to benefit from experiences of the previous Turkish Islamic parties in politics taking into consideration the way to achieve these programs without offending secularism of Turkey and its political regime of Ataturk.

The case of veil has come to be one of the main issues in the party being a port of personal freedom. This has enforced its position inside the parliament to reach the presidency and to secure a basic role in amending some articles of the constitution. This trend is being faced by some powers of secularism which started inside the Turkish politics to work against AKP and prohibiting it for it went beyond its red lines. Thus , these powers considered the issue of veil being a ring of struggle between secularism and Islam.

In view of this , this study contains two themes: The first talks about the establishment of AKP and how it reached the rule while the second concentrates on the issue of veil from the beginning and how the party takes interest and its future by showing the position of secular powers towards the party.



الهوامش

(١) ولد أريكان عام ١٩٢٦ بمدينة سينوب التركية، تلقى تعليمه الابتدائي في مدينة طرابزون والثانوي في استانبول. درس الهندسة الميكانيكية في جامعة استانبول وتخرج عام ١٩٤٨ وعمل مدرسا في نفس الجامعة حتى عام ١٩٥١، حصل على الدكتوراه في الهندسة من ألمانيا عام ١٩٥٣ أسس مصنعا لإنتاج محركات الديزل عام ١٩٥٦ واستمر في إدارته حتى عام ١٩٦٣. وفي عام ١٩٦٦ تولى منصب رئيس دائرة الصناعة في تركيا وأسس أول حزب إسلامي في تركيا عام ١٩٧٠ وهو حزب النظام الوطني.. للمزيد من التفاصيل ينظر: مصطفى محمد الطحان: تركيا التي عرفت من السلطان.. إلى نجم الدين أريكان ١٨٤٢ - ٢٠٠٦م، ج ٢، ط ١، (الكويت، مطبعة الخليج العربي، ٢٠٠٦)، ص ٢٢٥. وينظر: صباح الدين أوجار: أريكان والرفاه الإسلامي، ترجمة وتقديم: الصفصاني احمد المرسي، ط ١ (القاهرة، ايتراك للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣)، ص ٢٦٥.

(٢) الطحان، المصدر السابق، ٢٣٣.

(٣) ولد أردوغان في ٢٦ شباط ١٩٥٤، لوالد فقير يعمل في خفر السواحل بمحافظة (ريزه) شمالي تركيا، وما لبث الأب أن هاجر إلى استانبول في الأربعينيات من القرن الماضي بحثا عن فرص أوسع للرزق، وبعد أن أنهى أردوغان تعليمه الابتدائي التحق بمدرسة الأئمة والخطباء الدينية ومنها إلى كلية التجارة والاقتصاد بجامعة مرمره باستانبول. وفي مرحلة مبكرة من عمره التحق بحزب السلامة الوطني الذي أسسه وقاده نجم الدين أريكان في سبعينات القرن الماضي، في عام ١٩٨٥ تولى أردوغان رئاسة فرع حزب الرفاه في استانبول ورشح مرتين لعضوية المجلس التشريعي على قوائم الحزب بين عامي ١٩٨٧ و ١٩٩١ ولكنه لم يتمكن من دخول المجلس، في عام ١٩٩٤ رشح على قائمة حزب الرفاه لرئاسة بلدية استانبول حيث حقق فوزا كبيرا، وأصبح عمدة للمدينة لمدة أربعة سنوات تمكن فيها تحويل ديونها التي بلغت آنذاك ملياري دولار للبنوك إلى أرباح، وفقز بقيمة الاستثمارات لقرابة ١٢ مليار دولار. واجه أردوغان حكما بالسجن لمدة سنة من محكمة أمن الدولة بمحافظة ديار بكر، بتهمة قراءة آيات شعرية حماسية للشاعر الإسلامي الراحل محمد عاكف، اعتبرتها نيابة أمن الدولة محرصة على التفريق بين عناصر الأمة ودعوة للتشدد والعنف.. للمزيد من التفاصيل ينظر: الطحان، المصدر السابق، ص ٣٥٦.

(٤) تأسس حزب الفضيلة من قبل عدد من أنصار نجم الدين أريكان في ١٧ كانون الأول عام ١٩٩٧ ويحمل هذه الحزب توجهها إسلاميا، وجاء تأسيسه بعد أن شعر هؤلاء بسعي المؤسسة العسكرية لحظر حزب الرفاه، وقد تزعم الحزب في بداية الأمر (عيسى اليتيكن Isa Alptekin)، لكنه سرعان ما استقال في ١٤ أيار عام ١٩٩٨، ليتولى رئاسة الحزب (رجاني قوطان Racai Kotan)، وقد انظم



نواب حزب الرفاه البالغ عددهم (١٢٣) إلى هذا الحزب بأمر مباشر من قبل أريكان. إلا انه لم يسلم هذا الحزب أيضا كسابقه الرفاه من مراقبة المؤسسة العسكرية التي رأت فيه امتدادا (للاجتماعية)، واتخذت الأوساط العلمانية من قضية الحجاب ذريعة لكيال الاتهامات إلى حزب الفضيلة، واتهامه في نهاية المطاف بأنه أصبح مركزا للنشاطات المناهضة للعلمانية، ثم تمت إحالته إلى المحكمة الدستورية ليصدر الحكم بحل الحزب وحظر نشاطاته في عام ٢٠٠٠م.. للمزيد من التفاصيل ينظر:

أفراح ناثر جاسم حمدون: الحركات الإسلامية في تركيا ١٩٨٠ - ٢٠٠٢ دراسة تاريخية سياسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الموصل، كلية الآداب، ٢٠٠٨)، ص ١١٤.

(٥) الطحان المصدر السابق، ص ٣٥٧.

(٦) المصدر نفسه، ص ٣٥٨. وينظر: نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي: تجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا، سلسلة شؤون إقليمية (١٣)، (الموصل، ٢٠٠٧)، ص ٢٣. وينظر: سعد عبد العزيز مسلط: " المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا "، مجلة دراسات إقليمية، السنة (٥)، العدد (١٢)، تشرين الأول ٢٠٠٨، (جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية) ص ٢٥٥.

(٧) محمد العادل: " قراءة في أبرز النجاحات والإخفاقات في المسيرة السياسية للحركة الإسلامية في تركيا "، بحث منشور في ندوة " الحركات الإسلامية المشاركة في المؤسسات السياسية في البلاد العربية وتركيا "، للفترة ١٦ - ١٧ حزيران ٢٠٠٦، مراكش، ص ١٧.

(٨) ياسر احمد حسن: تركيا البحث عن مستقبل، (القاهرة، ٢٠٠٦)، ص ٢٠٣.

(٩) حمدون، المصدر السابق، ص ١٣٣.

(١٠) ولد عبدالله غول في ٢٩ تشرين الأول عام ١٩٥٠، في كابسييري، احد مراكز النشاط الإسلامي، خريج معهد العلوم الاقتصادية في جامعة استانبول، التحق بمعاهد جامعية في بريطانيا ونال لدى عودته إلى تركيا الماجستير والدكتوراه في الاقتصاد، عمل بين عامي ١٩٨٣ - ١٩٩١ خبيرا اقتصاديا في بنك التنمية الإسلامية الذي يتخذ مقرا له في جدة، شارك في انتخابات عام ١٩٩١ في حزب الرفاه، وبعد فوزه عين نائبا لرئيس الحزب مكلفا بالشؤون الدولية، في عام ١٩٩٥م تولى منصب وزير الدولة للعلاقات الخارجية، انضم الى حزب الفضيلة بعد حل حزب الرفاه، ثم إلى حزب العدالة والتنمية.. ينظر: جريدة بابل (العراقية) في ١٧ تشرين الثاني ٢٠٠٢. وينظر: حمدون، المصدر السابق، ص ١١٦.

(١١) الطحان، المصدر السابق، ص ٣٦٢.

(12) " Ak Partive Recep Tayyip Erdogan Iktidardan Gitmeli , "

www.akpyehayir.blogspot.com.

(13) " Basbakan Recep Tayyip Erdogan Tarafından Sunulan 59 Ucu

Hukümet Programı 18 Mart 2003 " www.Akparti.org.tr .

وينظر: مسلط، المصدر السابق، ص ٢٥٨.



- (١٤) محمد نور الدين: " تركيا... إلى أين ؟ حزب العدالة والتنمية (الإسلامي) في السلطة، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٨٧)، كانون الأول ٢٠٠٣، بيروت، ص ٢٥. وينظر: حمدون، المصدر السابق، ص ١٣٧.
- (١٥) حنا عزو بهنان: " أزمة انتخاب رئيس الجمهورية في تركيا "، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، ومتاح على الموقع: www.dunealraae.com
- (١٦) المصدر نفسه.
- (١٧) المصدر نفسه.
- (١٨) المصدر نفسه.
- (١٩) المصدر نفسه.
- (٢٠) طه عودة: " غول أول رئيس إسلامي يدخل القصر العلماني لأتاتورك "، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ومتاحة على الموقع: www.almuslima.com
- (٢١) طارق عبد الجليل السيد: الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة: دراسة في الفكر والممارسة، تقديم: الصفاي احمد المرسي، ط ١، (القاهرة، ٢٠٠١)، ص ٣١٨.
- (٢٢) المصدر نفسه، ص ٣١٩.

(23) Gumhuriyet , 11 / 3 / 1989.

- (٢٤) السيد، المصدر السابق، ص ٣١٩.
- (٢٥) ولد أوزال عام ١٩٢٧ في مدينة ملاطيا ومن عائلة متوسطة الحال، كان والده موظفا في بنك الزراعة وأمه معلمة، كانت هذه العائلة ملتزمة بمبادئ أتاتورك، كان أوزال منذ صغره يميل إلى العلوم والارتقاء تخرج من جامعة التكنولوجيا الهندسية للكهرباء، ودخل مؤسسات الكهرباء للعمل فيها، تعرف على زوجته سمرا أثناء عمله في مجال الكهرباء، ذهب إلى الولايات المتحدة الأمريكية لمدة عام واحد، عاد بعدها ليصبح مستشارا للأمر الفنية في المديرية العامة للكهرباء، بدأ نجمه يلمع بعد أن أصبح سكرتير لجنة التخطيط في عهد عدنان مندريس عام ١٩٥٨ - ١٩٥٩، عمل في القسم الأول من خدمته العسكرية في قسم التطوير والبحث في وزارة الدفاع أما القسم الثاني في دائرة التخطيط، ترقى ليصبح نائب المدير العام لمؤسسة الكهرباء. وفي عام ١٩٧٠ بدأ يعمل مع سليمان ديميريل بعد أن تعرف عليه أثناء خدمته العسكرية الا انه اختلف مع حكومة نهاد ايريم عام ١٩٧١. وذهب إلى الولايات المتحدة الأمريكية للعمل في البنك الدولي مستشارا للمشاريع. وعاد عام ١٩٧٣ للعمل في مؤسسات خاصة، وعمل مسؤولا في مؤسسات (سبانجي)، وفي ١٩٧٧ أصبح رئيس نقابة مصنعي الصناعات المعدنية وبعد استقالة حكومة بولنت اجويد طلب ديميريل منه العمل معه في الحكومة حيث ترك له الاقتصاد. ولانشغال ديميريل في القضايا السياسية للحكومة أتاح له صلاحيات واسعة، فأصبح مستشارا في دائرة التخطيط ورئاسة الوزراء، وبدأ يلتقي بالمسؤولين الأجانب فحظي بمكانة متميزة،



اعتبرته الهيئة العسكرية مستشارا اقتصاديا لها بعد انقلاب أيلول عام ١٩٨٠ مباشرة وذلك لارتباطاته القوية بالدوائر المالية الغربية وخاصة صندوق النقد الدولي... للمزيد ينظر:

Turkey Almanac 1986 , (Ankara). P. 150

(٢٦) سعد عبد العزيز مسلط الجبوري: التطورات السياسية الداخلية في تركيا ١٩٨٣ - ١٩٩١: دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الموصل، كلية التربية، ٢٠٠٧)، ص ٤٨.

(٢٧) ولد أيفرن عام ١٩١٨ في منطقة الأشهر غرب تركيا تخرج من الكلية الحربية في أنقرة عام ١٩٣٨، ومن كلية الأركان العسكرية عام ١٩٤٩، شغل منصب آمر كتيبة مقاومة الطائرات خلال الفترة ١٩٤٠ - ١٩٤٦ ثم آمر بطرية مدفعية ١٩٤٧ - ١٩٥٧، ترك منصب نائب رئيس العمليات العسكرية. ومعلم في كلية الأركان العسكرية ١٩٥٧-١٩٥٨ ثم رئيس للعمليات وضابط التدريب للفرقة العسكرية التركية في كوريا ١٩٥٨ - ١٩٥٩ وشغل منصب رئيس مدارس الأركان العسكرية ١٩٦١ - ١٩٧٠ وقائد فيلق ورئيس هيئة (TLFC) للتفتيش ١٩٧٣-١٩٧٥ ونائب رئيس الأركان العامة ١٩٧٦-١٩٨٣ قاد الانقلاب في ١٢ أيلول عام ١٩٨٠، أصبح رئيسا للجمهورية بعد الانقلاب..

ينظر: - Turkey Almanac , 1986. OP. Cit. P. 432

(٢٨) محمد نور الدين: حجاب وحراب: الكمالية وأزمات الهوية في تركيا، ط ١، (بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠١)، ص ١٦٤. وينظر: السيد، المصدر السابق، ص ٣١٩.

(٢٩) الجبوري، المصدر السابق، ص ٤٢.

(30) Gumhuriyet , 10 / 3 / 1989.

(٣١) السيد، المصدر السابق، ص ٣٢١.

(٣٢) نور الدين، حجاب وحراب...، ص ١٦٤.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ١٦٥.

(٣٤) أوجار، المصدر السابق، ص ٢٦٥.

(٣٥) نور الدين، حجاب وحراب...، ص ١٦٥.

(٣٦) جمال عرفة: " الحجاب يعود لجامعات تركيا.. معول جديد يدك قلاع العلمانية "، مقال منشور

على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ومتاح على الموقع: www.almarfa.com

(٣٧) " اتفاق لإلغاء حظر الحجاب في الجامعات التركية " مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية

(الانترنت) ومتاحة على الموقع: www.bbc.com

(٣٨) المصدر نفسه.

(٣٩) المصدر نفسه.

(٤٠) المصدر نفسه.



- (٤١) علي الطالقاني، " سجلات وانقسامات حول الحجاب في تركيا "، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ومتاحة على الموقع: www.annabaa.com
- (٤٢) ولد فتح الله غولين في قضاء باصلنر التابع لولاية أرضروم عام ١٩٣٨م، كان من طلبه الصفوف الدينية للحركة النورية، لكنه بدأ يجمع مؤيدين له في أزمير التي عين إماما في احد جوامعها، ثم أصبح ممثلا لرئاسة الشؤون الدينية في تركيا. قدم إلى المحاكمة بعد انقلاب ١٢ أيلول عام ١٩٨٠م بتهمة التحريض ومخالفة العلمانية، انتشرت خطبه عبر أجهزة الكاسيت، تحولت من ظاهرة دينية إلى ظاهرة اجتماعية حتى أنها امتدت إلى العسكر.. للمزيد من التفاصيل ينظر: كريم محمد حمزة ودهام محمود علي الجبوري: القوى الفاعلة في المجتمع التركي، ط ١، (بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٢)، ص ٦٦. وينظر:
- مجدي سعيد: " فتح الله غولين عولمة إنسانية جديدة "، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ومتاح على الموقع: www.islamonlin.com
- (٤٢) الطالقاني، المصدر السابق.
- (٤٣) المصدر نفسه.
- (٤٤) المصدر نفسه.
- (٤٥) " محكمة تركية تلغي إصلاحا بشأن الحجاب في ضربة للحكومة "، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ومتاح على الموقع: www.alkauat.com
- (٤٦) " تركيا: المحكمة تبقي الحظر على ارتداء الحجاب بالجامعات "، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ومتاح على الموقع: www.cnnarabic.com
- (٤٧) " محكمة تركية..، مصدر سابق.
- (٤٨) المصدر نفسه.
- (٤٩) المصدر نفسه.

